والخلاف بينهم في اثباتها بين الباء والتاء هـ وقال في العقود وكتبوا رسالته بالف
قبل اللام وبغير الف بعدها واجتمعت على ذلك المصاحف ولم تختلف هـ تنبيه
ربما يتبادر من عبارة الناظم أن المراد الكلمة الاولى من يابسات احترازا من الكلمة الثانية
والحق حديث الاولى والثانية في اثبت قبله قرينة ارادة الالف الاولى لا الكلمة الاولى الاعراب
اثبت النقل جملة فعلية والاثبات هنا مجاز عن نقله وكذا الكلام اسند حكما رسميا
لشيخ ما انما يعنى به نقله اياه عن المصاحف مباشرة او بواسطة واولى يابسات مفعول
ومضاف اليه ورسالة العقود عطف على يابسات بدون عاطف فهو مدخول لاولى ايضا
ونطق به مجردا على قراءة غير نافع وابن عامر وشعبة لضيق النظم ونصبه على الحكاية
ولوجه حتى يظنوا انه مقيد باولى كان اولى قال قل وراسيت

رجح ثبته وباسقت ش اخبر عن ابي داود بانه رجح ثبت
الف رسيت الاولى اذ الكلام فيها والف باسقت ايضا في الاول في سبا وقدور
راسيت والثانية في ق والنخل باسقت قال في التنزيل في سورة سبا وكتبوا
راسيت بحذف الالف الثانية التي بين الياء والتاء واثبات الاولى هـ وقال
في ق وباسقت بحذف الثانية واثبات الاولى تنبيهان الاول حكى
الناظم الخلاف في الالف الاولى ورجح اثباتها عن ابي داود في هاتين الكلمتين
دون اللتين قبلهما لانه حمل اختصاره فيهما على الاثبات على الاكتفاء بالطرف الراجح من وجهي
الخلاف كما تقدم في فاعرف نقل الناظم عن التنزيل عند قوله وذكر الشيخ ابو داود والبيت
وسيأتي نظائره في اسرائيل وفي التثنية وغيرها ولما حكى ابو داود في الاولين اتفاق المصاحف
تعين له الاثبات فقط وتخصيص الناظم هذين من جميع الاثبات والاولين بالجزم به واوضح دليل
على ان هذا المعنى هو المقصود ولا غبار على كلامه والتعرض له بالاصلاح المخرج عن هذا
المعنى هو محض الفساد ومما يؤيد ما قلناه اقتصار ابي داود في التنبيين على حذف
الالف الاولى من باسقت قال التجيبي وباسقت بحذف الالف الثانية وا
ختلف قول ابي داود في الاول يعني التنزيل بالف ثابتة وفي كتاب هجاء المصاحف
بحذفهما معا هـ كلام التجيبي قلت وليس هو باختلاف وانما هو اقتصار في
كل من الكتابين على واحد من الوجهين اكتفاء بما قدمه من فاعرف الخلاف الثاني
اعلم ان ابا داود ذكر الجمع المؤنث ذا الالفين وحكى الخلاف في الف الاولى كما تقدم

ثم

ثم صار يذكر بعد ذلك في بعض كلم الجمع حذف الالفين معا ويذكر في بعضها حذف
الالف الثانية والاثبات على ذلك ويذكر في بعضها حذف الالف دون تعيين انها الاولى او
الثانية والناظم حمل جميع ذلك على الضابط المتقدم وهو حذف الثانية دون خلاف
وحذف الاولى على الكثير من المصاحف الا انه لما صرح ابو داود بالاثبات في الموضعين الخبريين
مقتصرا عليه تعين ترجيحه فيهما عند الحمل على ما قلناه فلم يكن بد من ذكرهما عنه في معرض
الاستثناء من قوله وفيهما الحذف كثيرا نقلا ولما حكى اتفاق المصاحف على الاثبات
في الاولين تعين فقطع له بالاثبات ويدل على هذا قوله في عمدة البيان

…… ❊ وجاء خلف بحذف الاخر
كذا رسالات وباسقات ❊ ثم مغيرات وراسيات
واحذفها في الكل دون منع ❊ على الذي قدمته في الجمع
لاكن هذا بعد ذا خصصته ❊ في جل رسمهن مهما خطته

الا ان كلامه فيه لما كان غير مفيد للشيخ صح له تجويز حذف الجمع اعتمادا على تعميم
الحذف لابي عمرو وعن اكثر المصاحف وان كان ابو داود جزم باثبات الاولى من يابسات
ورسالة العقود الاعراب قل جملة طلبية وراسيت رجح ثبته جملة كبرى
محكية بقل وباسقت مبتدا حذف خبره لدلالة رجح ثبته وهو عطف على التي قبلها قال

وفي الحواريين مع نحسات اثبته وجاء ربيون عنه بحذف مع ربيين

ش اخبر عن ابي داود باثبات الف الحواريين حيث وقع مرفوعا وغيره والف نحسات
وبحذف الف ربيون وربيين نحو قال الحواريون نحن انصار الله في آل عمران والصف
واذ اوحيت الى الحواريين واما نحسات ففي فصلت في ايام نحسات لنذيقهم واما
ربيون وربيين ففي العقود والربانيون والاحبار بما استحفظوا وفي آل عمران ولاكن
كونوا ربانيين قال ابو داود والحواريون باثبات الالف اين ما اتى في جميع القرآن
وقال ايضا نحسات بالف ثابتة بين الحاء والسين وقال في آل عمران وكتبوا ربانيين
بياء واحدة مع حذف الالف قبل النون كذا رسمه عطاء وحكم وقال في العقود وكتبوا
والربانيون بحذف الالف بين الباء والنون هـ تنبيهان الاول وجه ثبت الحواريين
في الياء بحذف احدى يائيه كما تقدم ووجه ثبت ذي الواو بالحمل على ذي الياء وقاعدة حذف
ربيون مطلقا بفرق بانه ازيد منه بحرف الثاني اكتفى الناظم في الحواريين بالثبت

بغيره